

Distr.: General
9 July 2021
Arabic
Original: English



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البندين 14 و 131 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات

الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

عُقد افتراضياً بنجاح المؤتمر الرفيع المستوى لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتعاون في الحزام والطريق في 23 حزيران/يونيه 2021. وفي المؤتمر، أطلقت الصين، بالاشتراك مع 28 بلداً شريكاً في مبادرة الحزام والطريق، مبادرة الشراكة في الحزام والطريق من أجل التعاون في مجال لقاءات كوفيد-19 (انظر المرفق الأول) ومبادرة الشراكة في الحزام والطريق من أجل التنمية الخضراء (انظر المرفق الثاني). ويشرفني أن أحيل إليكم طيه هاتين المبادرتين لتكونا بمثابة مرجع يمكنكم العودة إليه.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 14 و 131 من جدول الأعمال.

(توقيع) دجانغ جون

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول للرسالة المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

مبادرة الشراكة في الحزام والطريق من أجل التعاون في مجال لقاءات كوفيد-19

شاركت في إطلاق هذه المبادرة أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وتايلند، وتركمانستان، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والفلبين، وفيجي، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكولومبيا، وماليزيا، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، في المؤتمر الرفيع المستوى لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتعاون في الحزام والطريق في 23 حزيران/يونيه 2021.

- 1 - نعتزف بأن التضامن والتعاون أساسيان لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تشكل تحدياً يواجه جميع بلدان العالم.
- 2 - نؤمن بأنه يجب، لدى مكافحة الجائحة، وضع الناس وأرواحهم في المقام الأول، وأن لا أحد يمكن أن يكون في مأمن ما لم يكن الجميع في مأمن.
- 3 - نشدد على أن اللقاءات، بوصفها جزءاً هاماً من مجموعة أدواتنا لمواجهة الجائحة، ينبغي أن تركز على نحو منصف باعتبارها واحدة من المنافع العامة العالمية، بما في ذلك بطريقة تكفل توفُّرها وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكلفتها في البلدان النامية.
- 4 - إننا، إذ نشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وجمعية الصحة العالمية، وكذلك إلى الإعلان السياسي بشأن تكافؤ فرص الحصول على لقاءات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ندعو إلى تعاون دولي مفتوح وعادل وغير تمييزي في مجال اللقاءات.
- 5 - نشيد بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، وكذلك البلدان المعنية، في تنفيذ التعاون الخاص باللقاءات.
- 6 - ندعو شركاء التعاون في الحزام والطريق إلى التركيز على ما يلي:
 - تعزيز التواصل بشأن السياسات النازمة للقاءات بغية العمل على نحو مشترك لضمان سلامة اللقاءات وفعاليتها.
 - تشجيع البلدان المنتجة للقاءات القادرة على دعم شركات اللقاءات في توفير مزيد من اللقاءات لمرفق كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية لإتاحة لقاءات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، على القيام بذلك.
 - دعم توفير اللقاءات من قبل الحكومات والشركات للبلدان النامية عن طريق التبرع بها أو تصديرها بأسعار معقولة.

- تيسير إجراء بحوث مشتركة في مجال اللقاحات وتطويرها وتبادل التقنيات وتشجيع نقل التقنيات ذات الصلة إلى البلدان النامية.
- تعزيز الشراكات بين منتجي اللقاحات والبلدان النامية من أجل الإنتاج المشترك للقاحات بغية زيادة الإنتاج على الصعيد العالمي.
- تشجيع المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف على توفير التمويل بشروط ميسرة أكثر للبلدان النامية تتيح لها شراء اللقاحات وإنتاجها، مع احترام حق كل بلد في اختيار ما يفضل من لقاحات.
- تعزيز التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق في مجال الربط الإلكتروني لضمان تدفق اللقاحات عبر الحدود.

7 - نتطلع إلى مشاركة مزيد من الشركاء في هذه المبادرة.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

مبادرة شراكة الحزام والطريق من أجل التنمية الخضراء

شاركت في إطلاق هذه المبادرة أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وتايلند، وتركمانستان، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والفلبين، وفيجي، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكولومبيا، وماليزيا، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، في المؤتمر الرفيع المستوى لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتعاون في الحزام والطريق في 23 حزيران/يونيه 2021.

1 - إذ نشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس المعتمد بموجب الاتفاقية، نؤكد أن ما من كوكب أرض آخر، ومسؤوليتنا المشتركة تقضي بالعمل من أجل توفير الحماية الإيكولوجية والبيئية. ويتعين على جميع البلدان أن تبذل جهوداً متضافرة لتعزيز التنمية الخضراء والمستدامة والمنخفضة الكربون.

2 - نؤكد من جديد أن تغير المناخ هو واحد من التحديات الرئيسية في عصرنا، وأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، هي عرضة لآثاره السلبية. ويمكن التصدي لتغير المناخ من خلال اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ تسترشد بمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل من البلدان، تبعاً للظروف الوطنية المختلفة لكل منها.

3 - ندعو إلى بذل جهود تعاونية على الصعيد الدولي لتحقيق تعافٍ أخضر ومستدام وتعزيز نمو منخفض الكربون ومرن وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة.

4 - نأخذ علماً بالتقدم الذي أحرزه شركاء التعاون في الحزام والطريق، على أساس طوعي، في بناء طريق حرير خضراء، بما في ذلك استحداث تطوير التحالف الدولي للتنمية الخضراء لمبادرة الحزام والطريق ووضع مبادئ الاستثمار الأخضر لمبادرة الحزام والطريق.

5 - ندعو شركاء التعاون في الحزام والطريق إلى التركيز على ما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030 عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة.
- دعم التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق باريس وتبادل أفضل الممارسات.
- تعزيز التواصل والتنسيق في مجال السياسات بشأن التنمية الخضراء تمهيداً للاستفادة من خبرات وممارسات كل من الأطراف، مع احترام الظروف الوطنية المختلفة وكذلك الأطر القانونية والتنظيمية.

- تعميق التعاون البيئي بغية تعزيز جهود حفظ الموارد الإيكولوجية والمائية وتحقيق الانسجام بين الإنسان والطبيعة من أجل التنمية الخضراء والمستدامة.
 - تعزيز البنية التحتية المراعية للبيئة والمرنة من خلال جملة أمور منها تعزيز تقييم المخاطر المناخية والبيئية في المشاريع، بالاعتماد على المعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دولياً، فضلاً عن الدعوة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في حماية البيئة الإيكولوجية.
 - تشجيع تطوير واستعمال الطاقة النظيفة، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في مجال مصادر الطاقة المتجددة، لضمان توفير طاقة ميسورة التكلفة ومستدامة اقتصادياً في البلدان النامية.
 - تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والدولية على توفير التمويل الكافي والمتوقع والمستدام للمشاريع الملائمة للبيئة والمنخفضة الكربون عبر استحداث أدوات مالية فعالة.
 - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تنفيذ التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
- 6 - نتطلع إلى مشاركة مزيد من الشركاء في هذه المبادرة.